المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

تقرير المجلس الأعلى للحسابات
حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2022

أهم الخلاصات والتوصيات

يونيو 2024

أهم خلاصات وتوصيات التقرير

حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2022

بعد الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته سنة 2021، وما أعقبه من تفاؤل بشأن عودة الحركة الاقتصادية لسابق عهدها ابتداء من سنة 2022، صبت جل التوقعات في اتجاه استمرار تعافي الاقتصاد الوطني من الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد 19. إلا أن التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى أزمة الطاقة والضغوط التضخمية، على المستوى الدولي، وأزمة الجفاف، على المستوى الوطني، قلصت هوامش ضبط نفقات الميزانية في إطار الحدود المسطرة لها، وأدت إلى استهلاك الهوامش التي أتاحها تطور المداخيل، وبالتالي استمرار عجز الميزانية في مستوى قارب ذلك المسجل خلال سنة 2021، ومعه الحاجة إلى التمويل واللجوء إلى الاستدانة.

وسيراً على ما درج عليه المجلس الأعلى للحسابات من تسليطٍ للضوء على بعض المواضيع المرتبطة بالمالية العمومية في تقاريره حول تنفيذ قوانين المالية للسنوات الأخيرة، يتضمن التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2022، إلى جانب العرض التحليلي للنتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية، تحليلاً مفصلاً لدين الخزينة وللمخاطر المرتبطة به. كما يتطرق لملاحظات المجلس حول تدبير الشأن العمومي علاقة باعتماد منهجية نجاعة الأداء وكذا ملاحظاته حول التقدم في تفعيل ورش التصديق على حسابات الدولة، لا سيما فيما يخص إعداد البيانات المالية والمحاسبية الواجب تقديمها للمجلس الأعلى للحسابات.

وتتلخص أهم ملاحظات المجلس وتوصياته في ما يلي:

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2022

بناء على مشروع قانون التصفية رقم 09.24 المقدم من طرف رئيس الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 14 مارس 2024، يورد المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2022 والتوصيات ذات الصلة:

- **ارتفاع مهم لمداخيل الميزانية العامة مقارنة بالتوقعات وبسنة 2021**

بلغت الموارد المحصلة خلال سنة 2022 ما مجموعه 374.209,6 مليون درهم، أي بنسبة تحصيل ناهزت 103,8 % مقارنة بتقديرات قانون المالية. وشكلت الموارد العادية للميزانية العامة منها ما مجموعه 306.577,2 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا فاقت نسبته 17% مقارنة مع سنة 2021، ونسبة تحصيل إيجابية **مقارنة مع توقعات قانون المالية** ناهزت **120 %**[1]. ويعزى هذا الارتفاع، مقارنة بسنة 2021، إلى الزيادة المسجلة على مستوى كل من الموارد الجبائية وغير الجبائية، بنسب بلغت على التوالي 17% و19%. وقد ساهمت الموارد الجبائية خلال سنة 2022، في خزينة الدولة، بما مجموعه 261.507,3

[1] بنسب بلغت بالنسبة لرسوم التسجيل والتمبر (زائد 20%) وللرسوم الجمركية (زائد 15 %) وللضرائب المباشرة (زائد 14 %) وللضرائب غير المباشرة (زائد 11 %)، مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2022. فيما سجل تحصيل المداخيل غير الجبائية سنة 2022 نسبة بلغت 83 %، مقارنة بتوقعات قانون المالية.

مليون درهم، وهو ما يمثل 85 % من مجموع الموارد العادية. وقد شمل ارتفاع الموارد الجبائية، والذي فاق 37.806 مليون درهم، جل فئات الضرائب.

فقد سجلت الموارد المتأتية من **الضرائب المباشرة** ارتفاعا ناهز 20.313 مليون درهم، يعزى بالأساس إلى الأداء الجيد للضريبة على الشركات *(زائد 16.390 مليون درهم)* ولمداخيل الضريبة على الدخل *(زائد 3.600 مليون درهم)*، فيما عرفت مداخيل **الضرائب غير المباشرة**، في متم سنة 2022، فارقا إيجابيا قدره 13.323 مليون درهم، مقارنة مع سنة 2021، والذي يرجع أساساً للزيادة التي شهدتها عائدات الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد، بما قدره 12.117 مليون درهم، وكذا الرسوم المفروضة على التبغ، بمداخيل إضافية قدرها 1.017 مليون درهم، وكذا للإيرادات المتعلقة بالرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة (زائد 721 مليون درهم). وقد شهدت مداخيل **رسوم التسجيل والتمبر** و**الرسوم الجمركية** نفس المنحى التصاعدي، بزيادات بلغت على التوالي 2.149 مليون درهم و2.021 مليون درهم.

ويعزى إجمالا الارتفاع الذي عرفته الموارد الجبائية في سنة 2022، من جهة، إلى زيادة الواردات[2] بنسبة 39,5 % مقارنة بسنة 2021، وهو ما أثر إيجابا على عائدات كل من الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد والرسوم الجمركية؛ ومن جهة أخرى، لبعض التدابير التي سنها قانون المالية لسنة 2022، وخاصة تلك المتعلقة بالانتقال، في احتساب الضريبة على الشركات، إلى اعتماد الأسعار التناسبية عوض الأسعار التصاعدية مع الاحتفاظ بنفس النسب المعمول بها[3]. بالإضافة إلى ذلك، وبشكل أقل تأثيرا، ساهم التدبير المتعلق بإدراج مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بالميزانية العامة في الارتفاع الذي شهدته المداخيل الجبائية.

فيما سجلت المداخيل غير الجبائية المحصلة برسم سنة 2022، ما مجموعه 45.070 مليون درهم، وهو ما يشكل نسبة 15% من مجموع الموارد العادية (بزيادة قدرها 7.289 مليون درهم مقارنة مع سنة 2021). وإذا ما تم استثناء المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (المقدرة في مبلغ 24.830 مليون درهم)، فإن الموارد غير الجبائية تستقر في حدود 20.240 مليون درهم، مسجلة بذلك تراجعا نسبته 19 % مقارنة بسنة 2021 (ناقص 4.821 مليون درهم).

ويعزى تراجع هذه الموارد لعدم القيام بأي عملية خوصصة أو تفويت لمساهمات الدولة في سنة 2022، مقارنة مع ما تمت برمجته، والمقدر في 5.000 مليون درهم، ولما تم تسجيله في سنة 2021، إثر عمليتي تفويتٍ لحصص الدولة في رأسمال شركتين، كانتا قد أدرتا على الخزينة مبلغ 5.400 مليون درهم. في مقابل ذلك عرفت الموارد المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة ارتفاعا بلغ 2.434 مليون درهم، يرجع بالأساس إلى ارتفاع مساهمة المجمع الشريف للفوسفاط (زائد 2.400 مليون درهم)، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (زائد 200 مليون درهم).

[2] ارتباطا أساسا بالضغوط التضخمية التي عرفتها سنة 2022.
[3] كما ترتبط بالارتفاع المسجل على مستوى التسويات الإضافية المتعلقة بسنة 2021 والأقساط المدفوعة خلال سنة 2022.

- **ارتفاع مهم لنفقات الميزانية العامة خاصة تلك المتعلقة بنفقات المقاصة بسبب الضغوط التضخمية**

بلغت الاعتمادات النهائية للنفقات، برسم سنة 2022، ما مجموعه 485.245 مليون درهم مقابل 419.731 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة برسم قانون المالية لنفس السنة، بارتفاع نسبته 15,6%. فبالإضافة للتغييرات الاعتيادية التي تعرفها المخصصات، شهدت سنة 2022 رصد اعتمادات إضافية مهمة بموجب مرسومين تم اتخاذهما طبقا لمقتضيات المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

وقد خصصت المبالغ المفتوحة بموجب هاذين المرسومين، والتي بلغت 28.000 مليون درهم، للنفقات المتعلقة **بدعم أثمنة الاستهلاك** والإجراءات المواكبة الأخرى. وقد همت هذه الإجراءات بالأساس دعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تسديد مبلغ 5.000 مليون درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على شكل مخصصات من الرأسمال ومبلغ 2.000 مليون درهم لفائدة الخطوط الملكية المغربية على شكل تسبيق في الحساب الجاري للمساهمين، ومبلغ 2.000 مليون درهم للصندوق المغربي للتقاعد، كمساهمة للدولة برسم إصلاح التقاعد.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذه النفقات، فقد سجلت سنة 2022 إنجاز ما مجموعه 462.438 مليون درهم كنفقات للميزانية العامة للدولة، مقابل 390.222 مليون درهم سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 18,5 %. ويرجع ذلك إلى الزيادة المهمة التي عرفتها التكاليف المشتركة ونفقات الاستثمار ونفقات خدمة دين الخزينة. وتتوزع النفقات المنجزة، أساساً، بين نفقات الموظفين والأعوان بنسبة 31,9% والاستثمار بنسبة 20,7% وخدمة دين الخزينة بنسبة 18,9 % والتكاليف المشتركة للتسيير بنسبة 12,9% ونفقات المعدات والنفقات المختلفة بنسبة 12,6%.

- **ارتفاع جميع مكونات نفقات التسيير بنسب متباينة، لا سيما نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة ارتباطاً بالضغوط التضخمية**

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2022 إنفاق ما قدره 278.813 مليون درهم، مقابل 278.698 مليون درهم كاعتمادات نهائية. ومقارنة بسنة 2021، فقد **ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 21 %**، بفعل ارتفاع كل مكوناتها بنسب متباينة. حيث سجلت نفقات الموظفين والأعوان مبلغ 147.755,8 مليون درهم، خلال سنة 2022، مُقابل 140.456 مليون درهم سنة 2021، أي بزيادة نسبتها 5,2% (ما يعادل 7.299,7 مليون درهم). ويعزى هذا الارتفاع، بالأساس، إلى تسوية متأخرات ترقيات موظفي الدولة لسنتي 2019 و2020 التي سبق أن تم تجميدها خلال الأزمة الصحية. في حين بلغ مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة ما قدره 58.247,1 مليون درهم، في مقابل مبلغ قدره 54.874,8 مليون درهم في سنة 2021، أي بزيادة قدرها 3.372,3 مليون درهم، ومجموع الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما قدره 4.505 مليون درهم. فيما تم الأمر بصرف ما مجموعه 59.723,9 مليون درهم برسم نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة، مقابل 24.503,3 مليون درهم سنة 2021، **وهو ما يشكل ارتفاعا نسبته 143,7%.**

وتُشير بنية فصل التسيير للتكاليف المشتركة إلى أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني تُشكل النسبة الأكبر من نفقات هذا الفصل، حيث تمثل أكثر من ثلثي النفقات المنجزة. فقد بلغت هذه الإعانات في سنة 2022 ما مجموعه 40.699,00 مليون درهم، أي ما يعادل 68,1% من إجمالي نفقات الفصل.

- **ارتفاع في نفقات الاستثمار المنجزة**

بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار برسم سنة 2022 ما مجموعه 116.335,5 مليون درهم، فيما **بلغت نفقات الاستثمار التي تم الأمر بصرفها ما مجموعه 95.998,4 مليون درهم**، مقابل 82.283,8 مليون درهم خلال سنة 2021، مسجلة بذلك **ارتفاعًا قدره 16,7%** (زائد 13.714 مليون درهم). وقد شكلت نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار ما مجموعه 41.884,2 مليون درهم من مجموع نفقات الاستثمار التي تم تنفيذها.

وقد سجلت السنة المالية 2022 **تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة بلغت 82,5%**، بما في ذلك نفقات فصل التكاليف المشتركة للاستثمار، التي يتم تنفيذها مباشرة من خلال تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية للخزينة[4] وإلى المؤسسات العمومية[5]، غير أن هذا المعدل يتراجع إلى 73,7% إذا ما تم استثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة للاستثمار. وتبقى هذه النسبة فيما يتعلق بتنفيذ ميزانية الاستثمار دون الأهداف المتوخاة، بسبب وجود العديد من النقائص التدبيرية والتقنية والمالية التي تواجه البرامج والمشاريع الاستثمارية أثناء تنفيذها. وفي هذا السياق، تم تسجيل مستويات تنفيذ متوسطة لبرامج بعض القطاعات الوزارية، تراوحت بين 35% و64%، خاصة تلك المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، والتي استفادت من زيادة ملحوظة في اعتماداتها الأولية[6]. ونخص بالذكر، برنامج الارتقاء بجودة التربية والتكوين (38,8%)، وبرنامج الشباب والطفولة والمرأة (35,7%)، وبرنامج تعزيز وتأهيل والحفاظ على البنيات التحتية والتجهيزات الصحية (61,2 %).

وحري بالذكر كذلك أنه منذ دخول مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي للمالية حيز التنفيذ (فاتح يناير 2018)، لم يتم بعد إدراج أي أحكام في قوانين المالية الموالية لتخفيض سقف 30% المتعلق بترحيل الاعتمادات، كما تتيح ذلك مقتضيات نفس المادة. ومن شأن التخفيض التدريجي لهذا السقف أن يحث المدبرين العمومين على الرفع من مستوى إنجاز الاستثمارات العمومية وكذا تسريع انخراط القطاعات الوزارية في تحسين قدراتها التدبيرية خاصة على مستوى البرمجة وتتبع التنفيذ.

[4] صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وصندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن، والصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات، وصندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، وصندوق التضامن بين الجهات.

[5] بند تحويلات مختلفة.

[6] تجاوزت 87% بالنسبة لبعض برامجها.

- **استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وزيادة ملحوظة في المداخيل الإجمالية المحصلة وتراكم على مستوى الأرصدة نتيجة تخصيص موارد تفوق حاجيات هذه الحسابات**

في إطار ترشيد ونجاعة تدبير الحسابات الخصوصية للخزينة تم حذف حساب واحد مرصد لأمور خصوصية، بموجب أحكام المادة 18 لقانون المالية برسم سنة 2022، ويتعلق الأمر بالحساب المسمى "صندوق الاستثمار الاستراتيجي"، الذي تم تحويله إلى شركة مساهمة تحت مسمى "صندوق محمد السادس للاستثمار"، تخضع لأحكام القانون رقم 17.95. ووجب التذكير أنه، إجمالا، تم خفض أعداد هذه الحسابات بصفة تدريجية من 76 حسابا في سنة 2015 إلى 68 سنة 2022.

وبلغت المداخيل الإجمالية المحصلة للحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2022 ما مجموعه 151,9 مليار درهم، مقابل توقعات قدرها 98,3 مليار درهم في قانون المالية لنفس السنة. وبذلك، تكون نسبة التنفيذ قد بلغت 154 %. فيما ارتفعت نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، من 114 مليار درهم سنة 2021 إلى 131,1 مليار درهم برسم السنة المالية 2022، بنسبة ارتفاع تعادل 15 %. وبلغ بذلك الرصيد المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة في سنة 2022 ما مقداره 164,9 مليار درهم، مسجلاً ارتفاعًا نسبته 14,4% مقارنة بسنة 2021. ويعزى هذا التراكم بالأساس إلى تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقات هذه الحسابات، ما قد يعطي الانطباع، مع مرور السنوات، بوجود نقائص تدبيرية تتعلق بالتنفيذ وبتراكم مقدرات مالية غير مستهلكة من طرف المسيرين العموميين.

- **استقرار في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وتركيزها على قطاعي الصحة والتعليم**

لم يعرف عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أي تغيير برسم سنة 2022 مقارنة بسابقتها، حيث استقر عددها في 173 مرفقاً بعد ما كان يبلغ 204 مرفقاً سنة 2019. وتمثل المرافق المتدخلة في المجال الاجتماعي النسبة الأكبر، حيث ناهزت 83% من العدد الإجمالي، مع تركيز كبير في مجال الصحة (91 مرفق) ومجال التعليم والتكوين (44).

وقد بلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2022 ما يناهز 5,7 مليار درهم، في حين ارتفعت نفقاتها إلى 2,5 مليار درهم، منها 2,1 مليار درهم كنفقات استغلال و400 مليون درهم كنفقات استثمار، بمعدلات تنفيذ للاعتمادات النهائية بلغت على التوالي 54% و34%. وتبقى هذه النسب، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، غير كافية، حيث ترتبط أساساً بالقدرات التدبيرية، وتحث على مواصلة الجهود الرامية إلى ضبط التوقعات مع إمكانية تسقيف الموارد الذاتية للمرافق التي تسجل مداخيل تفوق حاجياتها.

- **تحسن طفيف في عجز الميزانية من 5,5 % سنة 2021 إلى 5,4 % سنة 2022 من الناتج الداخلي الخام**

أدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2022 إلى تحقيق عجز في الميزانية قدره 71,5 مليار درهم، أي ما يمثل 5,4 % من الناتج الداخلي الخام[7]. وقد شكل هذا العجز، على الرغم من مستواه المرتفع نسبياً، تحسنا بالمقارنة مع التوقعات الأولية لقانون المالية (5,9%) وبالمقارنة مع نسبة عجز الميزانية المسجلة برسم سنة 2021،

[7] مذكرة الظرفية، النتائج الأولية لسنة 2023.

التي بلغت 5,5 % من الناتج الداخلي الخام[8]، أي ما يناهز 70,2 مليار درهم. ويرجع التحسن المسجل على مستوى نسبة عجز الميزانية في سنة 2022، بالأساس، إلى التحكم في تطور مبلغ العجز مقارنة بذلك الذي عرفه الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التحكم إلى ارتفاع المداخيل، لكل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة، بمبالغ أكبر من النفقات.

- **ارتفاع دين الخزينة بنسبة 7,5% مع احترام الأهداف المعيارية سواء بالنسبة للدين الداخلي أو الخارجي**

بلغ إجمالي الديون المستحقة على الخزينة في نهاية سنة 2022 ما يناهز 951,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 66,4 مليار درهم (أو زائد 7,5 %)، مقابل زيادة بلغت 52,7 مليار درهم (أو زائد 6,3 %) عند متم سنة 2021. وبالتالي، فقد ارتفعت نسبة المديونية مقارنة بالناتج الداخلي الخام إلى 71,6 %، مقابل 68,9 % عند متم سنة 2021.

وفيما يخص توزيع الدين حسب مصدره، يبقى الدين الداخلي سائداً، حيث بلغت حصته، في متم سنة 2022، 76 % من مجموع الدين مقابل 24 % بالنسبة للدين الخارجي، وهو ما يتماشى مع الأهداف المحددة للمحفظة المعيارية في نطاق يتراوح ما بين 70 % إلى 80 % للدين الداخلي و20 % إلى 30 % بالنسبة للدين الخارجي. وبذلك، فقد بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة ما مجموعه 722,9 مليار درهم في نهاية سنة 2022، أي بزيادة قدرها 41,3 مليار درهم (أو زائد 6,1 %) مقارنة بسنة 2021 التي سجلت دينا داخليا قدره 681,5 مليار درهم. في مقابل ذلك، بلغ الدين الخارجي ما مجموعه 228,8 مليار درهم في نهاية سنة 2022، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت قيمته 25 مليار درهم (أو زائد 12 %) مقارنة بسنة 2021.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تدبير الشأن العمومي من خلال تنزيل منهجية نجاعة الأداء

قام المجلس الأعلى للحسابات برسم سنوات 2019, 2020 و2021 بتقديم تقييم أولي لتنزيل ورش نجاعة الأداء وذلك بمناسبة إعداده للتقارير المتعلقة بتنفيذ قانون مرتكزا في تحليلاته على تقارير المفتشية العامة للمالية في مجال افتحاص نجاعة الأداء وعلى خلاصات لجنة تتبع إصلاحات المالية العمومية التي أحدثها المجلس سنة 2022.

وقد أبان هذا التقييم أنه، على الرغم من مرور ست سنوات على انطلاق ورش نجاعة الأداء، فلا يزال تنزيله يواجه نقط ضعف تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة. ويؤكد المجلس من جديد ضمن هذا التقرير على أهمها والتي تقترن بالتملك الفعلي للمنهجية المذكورة وقيادة البرامج، وتفعيل منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

وبهدف المواكبة لتجاوز هذه النقائص ينكب المجلس حاليا على مهمة تقييمية دقيقة وشاملة لهذا الورش، على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، ستليها مهمة مماثلة على مستوى قطاعات وزارية أخرى، وسيتم تضمين أهم خلاصاتها في التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2023.

[8] مذكرة الظرفية، النتائج الأولية لسنة 2022.

ثالثا: ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

يشكل التصديق على حسابات الدولة، ورشا استراتيجيا بالغ الأهمية في مسار تحديث تدبير المالية العمومية. ومن شأنه أن يساهم بشكل أساسي في تدعيم صدقية وشفافية حسابات الدولة ومصداقيتها إزاء المواطن والمستثمر والمؤسسات الدولية.

ويندرج هذا الورش في إطار تنزيل أحكام دستور 2011 في مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية والتي حددت مضامينها بموجب القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015.

وقد تواصلت على مستوى جميع المتدخلين في مسك المحاسبة العامة، من جهة، وعلى مستوى المجلس الأعلى للحسابات، من جهة أخرى، المجهودات المرتبطة بعمليات انطلاق التصديق على حسابات الدولة. وقد سبق للمجلس، في تقاريره السنوية والتقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية، التذكير بالمبادرات التي باشرها منذ سنة 2017، وكذا الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

ويشكل الانتقال إلى المحاسبة العامة تحديا كبيراً للأجهزة المكلفة بمسكها وتقديم الحسابات المرتبطة بها، نظراً لطبيعة هذه المحاسبة، المختلفة عن محاسبة الخزينة التي تعتمد منذ سنوات، وتعدد المتدخلين في مسكها؛ وبالتالي فإن عملية التصديق على حسابات الدولة تبقى رهينة بمدى التقدم المنجز في ورش مسك المحاسبة العامة ومدى جودة مخرجاتها وتوفيرها للمعلومات والبيانات الكفيلة بتمكين المجلس الأعلى للحسابات من التصديق عليها، طبقا للمعايير المعتمدة في مجال التدقيق المالي وفي آجال معقولة، تحفظ لعملية التصديق راهنيتها وتتفادى تراكم الحسابات التي يجب التصديق عليها.

وقد أثار المجلس الأعلى للحسابات الانتباه في تقاريره السنوية والتقارير المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية إلى ضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين (الآمرون بالصرف، المحاسبون العموميون، الخزينة العامة للمملكة...) في هذا الورش مع الانخراط الفعلي وتوفير الشروط الأولية الضرورية لإنجاحه سعيا إلى تذليل العقبات التي تعيق مسار التصديق على حسابات الدولة المتعلقة بسنوات 2020 و2021 و2022.

التوصيات:

يوصي المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية:**

- مواصلة تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية، خاصة في ظل الفوارق التي أصبحت تسجل فيما يتعلق ببعضها بشكل يتجاوز الفوارق الاعتيادية، لا سيما ما يرتبط منها بحصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وبعائدات أملاك الدولة، وكذا بالضريبة على الشركات؛

- بذل المزيد من المجهودات من أجل الانخراط في تقييم النفقات الجبائية وتحديد الجدوى في الاستمرار في العمل ببعضها، في مفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- إنجاز تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، سبق للمجلس أن أوصى به، في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة لها، مع الحرص على عدم تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛

- العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية والحذف التدريجي للنفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة، كالنفقات التي يمكن إسنادها لفصول الموظفين والتي تكتسي طابعا اعتياديا وشبه نظامي؛

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- مواصلة الجهود الرامية إلى ضبط التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها، لاسيما من خلال تعزيز القدرات التدبيرية لهذه المرافق؛

- إنجاز الدراسة التي سبق للمجلس إصدار توصية بشأنها في التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2021، حول إمكانية تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي تسجل مداخيل تفوق حاجياتها؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تعزيز استقلاليتها المالية وذلك بتحسين جودة الخدمات المقدمة والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها؛

- **بخصوص تدبير الدين والمخاطر المرتبطة به:**

- إتاحة إستراتيجية إدارة الدين للعموم طبقاً للممارسات الفضلى في هذا المجال، وذلك، بالأساس، من أجل تقوية العلاقة مع الدائنين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة كوكالات تقدير الجدارة الائتمانية؛

- الرفع من جودة التوقعات المرتبطة بالمسار المرتقب لدين الخزينة في البرمجة متعددة السنوات من خلال تحسين الأسس التي يستند عليها، وتلافي ما يعتري هذه البرمجة من نقائص لايزال توطيدها قيد التطوير، إن على مستوى الافتراضات والتقديرات التي تنبني عليها توقعات الموارد والنفقات، أو أحادية السيناريو الذي تعتمده؛

- العمل على النشر الدوري للمخاطر المرتبطة بدين الخزينة، لاسيما ما يتعلق منها بتطور تكلفة الدين، وبمتوسط استحقاقه، وبتوزيعه بين دين داخلي وخارجي للخزينة، وكذا لتوزيع الدين الخارجي حسب العملات الأجنبية وحسب المقرضين؛

- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:**

- وضع الآليات الكفيلة بضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والاستراتيجيات القطاعية من جهة أخرى، وذلك من أجل تمكين قوانين المالية من أن تضطلع بدورها كآلية لترجمة الأولويات المحددة من طرف الحكومة؛

- مواصلة ضبط عدد الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عملية التتبع والتقييم وبلوغ الغايات المنشودة من اعتماد منهجية الأداء؛

- تسريع اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية ووضع أسسه القانونية على غرار منظومة مراقبة التدبير، وإيلاء تفعيل جميع مكونات آليات قيادة البرامج أهمية خاصة، وخصوصا ما يتعلق منها بأنظمة المعلومات ومراقبة التسيير والمراقبة الداخلية.

أبرز نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2022

الفرضيات

- نمو الاقتصاد الوطني: % 3,2
- نمو الاقتصاد العالمي: % 4,9
- المحصول الزراعي: 80 مليون قنطار
- متوسط سعر البوتان: 450 دولار للطن

التوجهات الرئيسية

- **المحور الأول** توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني
- **المحور الثاني** التقدم في تعميم الحماية الاجتماعية
- **المحور الثالث** تعزيز الرأسمال البشري
- **المحور الرابع** اصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة

ظروف التنفيذ

- 34 مليون قنطاراً
- 739 دولار للطن
- نمو الاقتصاد الوطني % 1,3
- نمو الاقتصاد العالمي % 3,4

نتائج تنفيذ ميزانية 2022

عجز الميزانية
5,4 % من الناتج الداخلي الخام
(71,5 مليار درهم)

مقابل توقعات بلغت 5,9 % وعجزٍ بلغ 5,5 % في 2021

نسبة المديونية
71,6 % من الناتج الداخلي الخام
951,7 مليار درهم *(الدين الداخلي: 722,9 مليار درهم والدين الخارجي: 228,8 مليار درهم)*

مقابل نسبة بلغت 68,9 % برسم سنة 2021

الإنجازات مقارنة بالتوقعات

الموارد (بملايير الدراهم)

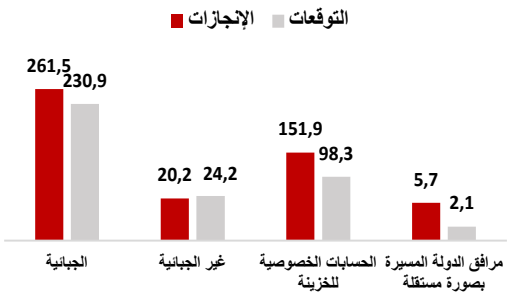

النفقات (بملايير الدراهم)

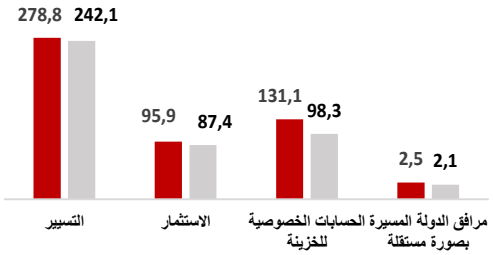

الإنجازات مقارنة بسنة 2021

الموارد (بملايير الدراهم)

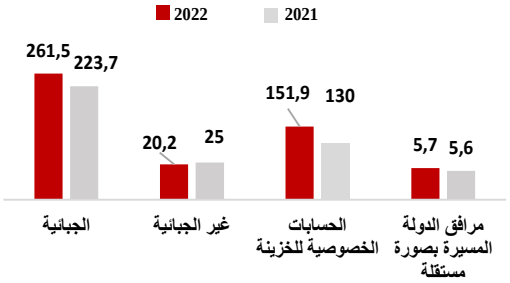

النفقات (بملايير الدراهم)

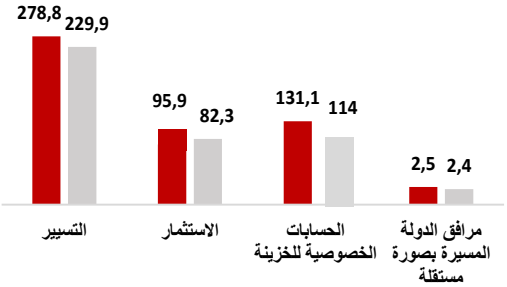

المصدر: المجلس الأعلى للحسابات